أكدوا ان العملة تمر بضعف استثنائي ولا ينافسها في هذا الوهن سوى العملة البريطانية

محللون دوليون: الثقة تهتز بالاقتصاد الأميركي.. الدولار في مأزق استثنائي

وصف محللون دوليون مسيرة العملة الأمريكية في 2017 بأنها تمر بضعف استثنائي ولا ينافسها في هذا الوهن سوى العملة البريطانية.

وأثارت تعليقات صندوق النقد الدولي بشأن تقديره للقيمة الحقيقية للدولار جدلا وبلبلة واسعة في أسوق العملات الدولية. فعندما يصرح كبار المسؤولين في أهم مؤسسة مالية في العالم، بأن قيمة الدولار الأمريكي مبالغ فيها بنسبة تراوح بين 10 و20 في المائة، مستندين في ذلك على تقييمهم لأساسيات الاقتصاد الأمريكي في الأجل القصير، فإنه لا يمكن اتهام تلك التقديرات بالانحياز ضد واشنطن، أو المبالغة وعدم الدقة، وإنما يجب تحليلها بدقة والتعامل معها باهتمام شديد.

وزاد من خطورة التصريحات أن الصندوق قيم خصوم الدولار من العملات الدولية مثل اليورو والين الياباني واليوان الصيني بأن قيمتهم متماشية تماما مع الأساسيات المالية بصفة عامة.

وفي الواقع فإن تصريحات الصندوق، أضفت صبغة رسمية على جدل تشهده الأسواق منذ بعض الوقت، بشأن وضع الدولار بين العملات الدولية والقيمة الحقيقية له.

ومع هذا فإن التباين بين المعلقين والخبراء والمصرفيين، بشأن تلك التصريحات تواصل، ولم يحسم حتى الآن بشأن مستقبل الدولار، وإلى أي مدى تصب تقديرات الصندوق في صالح الاقتصاد العالمي والأمريكي على وجه التحديد.

يعتقد المصرفي البريطاني جون لومونت أن تقديرات الصندوق صائبة تماما، وأنها ستعزز اتجاه الهبوط الذي ستشهده قيمة الدولار خلال الفترة المقبلة.

ويؤكد لـ"الاقتصادية"، أن هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في وصول الصندوق إلى تقديراته، تلك العوامل ستواصل العمل خلال الفترة المقبلة لخفض قيمة العملة الأمريكية، حيث إن المضاربين في سوق العملة كانوا تماما كنظرائهم من المضاربين في سوق الأسهم، من أشد السعداء بفوز الرئيس ترمب بالانتخابات الأمريكية، وفي شهر نوفمبر من العام الماضي وبفوز ترمب وصل الدولار إلى أعلى سعر صرف له منذ 2005، لكن منذ ذلك الحين تغير الوضع، فبينما واصلت سوق الأسهم ارتفاعها، لم يحدث ذلك للدولار.

وحول أسباب ذلك من وجهة نظره يقول إن أسواق الأسهم لم يقف تفاعلها على مدى التزام ترمب بتعهداته الانتخابية، وإنما اعتمدت على مدى تحقيق الشركات المسجلة في البورصة لأرباح ومعدلات تلك الأرباح، فالدولار على العكس من ذلك خسر نحو 8 في المائة من قوته لأنه راهن على التزام ترمب بتنفيذ تعهداته الانتخابية، سواء بإصلاح النظام الضريبي وهذا لم يحدث، أو إلغاء النظام الصحي للرئيس السابق والمعروف باسم "أوباما كير".

وأضاف "قد فشل في ذلك أيضا ولعوامل تعود إلى عدم مناصرة أعضاء في الحزب الجمهوري لمخططه، أضف إلى ذلك غياب أي خطوات متخذة بشأن إصلاح البنية التحتية التي تعهد ترمب بأنه سيخصص تريليون دولار لها، عدم الإيفاء بتلك التعهدات مثل هزة ثقة من قبل المضاربين في العملة، بأن طموحات ترمب كانت أكبر بكثير من قدرته في الواقع أو قدرته على تحقيقها".

وتوقع أن تنخفض قيمة الدولار خلال الفترة المقبلة، والسبب فقدان المستثمرين والمضاربين الثقة في قدرة الاقتصاد الأمريكي، خاصة بعد التقرير الأخير لصندوق النقد بأن نمو الاقتصاد الأمريكي سيكون هذا العام والعام المقبل، أقل من المتوقع.

وجهة النظر تلك تجد دعما من بعض الخبراء الاستثمارين ومن بينهم الخبيرة الاستثمارية ويندي أليكسندر. وتعتقد ويندي أن وجهة نظر صندوق النقد بشأن الدولار ستجد ترحيبا شديدا من قبل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

الثقة بالاقتصاد الاميركي تهتز

- لومونت : تقديرات الصندوق ستعزز اتجاه الهبوط الذي ستشهده قيمة الدولار
- ويندي: الوضع السياسي في الداخل الأميركي يؤثر بشدة في قيمة الدولار

وتوضح لـ"الاقتصادية" أن الوضع السياسي في الداخل الأمريكي يؤثر بشدة في قيمة الدولار، فالصراع المحتدم بين العاملين في البيت الأبيض، والتوتر المشوب بالحذر بين الرئيس وأعضاء حزبه الجمهوريين في الكونجرس، تؤثر في قيمة الدولار بالانخفاض، ومع انخفاض العملة الأمريكية فإن قدرة الاقتصاد الأمريكي على زيادة الصادرات ستكون أقوى، كما سينزع ذلك عن منافسيه سواء الاتحاد الأوروبي وتحديدا ألمانيا وبالطبع الصين واليابان التحجج بأن واشنطن تخفض سعر الدولار عمدا لزيادة حصتها من الصادرات العالمية وخفض نصيبها من الواردات الدولية، إذ إن أكبر مؤسسة مالية في العالم تشير إلى أن الدولار مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية.

لكن هناك جوانب سلبية أخرى لخفض قيمة الدولار وهي فقدانه الجاذبية من حيث مدى الإقبال الدولي على شرائه، مقارنة بالعملات الدولية الأخرى، لكن الخبيرة الاستثمارية ويندي أليكسندر تعتقد أنه بمجرد إقدام البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة المحلية فإن الإقبال على الدولار سيرتفع بشدة، وستتدفق الاستثمارات على الأسواق الأمريكية.

مع هذا لا يعدم الدولار أن يجد مدافعين عنه ومتفائلين بمستقبله. الدكتور جوف كودلي أستاذ التجارة الدولية يذكر أن معظم العوامل السلبية التي دفعت إلى انخفاض قيمة الدولار في الفترة الماضية عوامل تصلح للتحليل قصير الأجل وحسب، وإن الدولار سيعاود الصعود قريبا نظرا لعدم قدرة تلك العوامل على الاستمرار على الأمد الطويل.

ويشير لـ"الاقتصادية" إلى أنه خلال هذا العام كان الدولار ضعيفا بشكل استثنائي، ولا ينافسه في هذا الوضع الضعيف غير العملة البريطانية، التي تراجعت بشدة منذ صوت الناخب البريطاني لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وحتى الآن فإن هناك ثلاثة عوامل أدت إلى انخفاض سعر صرف الدولار. وتابع "أولها انتصار الحمائم في مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وهذا التيار لا يزال يرى أنه من المبكر رفع سعر الفائدة، ولكن بمجرد رفعها كما هو متوقع خلال الأشهر المقبلة فإن المشهد برمته سيتغير، وسيفقد حديث صندوق النقد أي معنى له بأن العملة الأمريكية مقيمة بأعلى من قيمتها، والعامل الثاني وهو ما يركز عليه صندوق النقد في بناء وجهة نظره تجاه الدولار، فإنه يتمثل في أن الدولار يعد مرتفعا نسبيا مقارنة ببيانات الاقتصاد الأمريكي، ولكن تلك البيانات لن تواصل الانخفاض إلى أجل غير مسمى، وبمجرد إظهار قدر ضئيل من التحسن، فإن الاتجاه الصعودي سيكون هو الطريق الذي سيسلكه الطلب على الدولار، ومن ثم سعر صرفه مقارنة بالعملات الدولية الأخرى".

ويواصل الدكتور جوف كودلي الحديث قائلا "أما العامل الثالث فيتمثل في التأثير النفسي للتوقعات الاقتصادية على قيمة الدولار، فعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي لم يظهر حتى الآن موهبة إدارية، وهو ما يبدو جليا في سلسلة الفضائح المتتالية التي تصيب البيت الأبيض، وينجم عنها توليد عناوين سلبية في الإعلام، فإنه بمجرد أن يبدأ الهمس بشأن استعداد إدارة ترمب لطرح خطته بشأن الإصلاح الضريبي أو تطوير البنية التحتية فإن المشهد الدولاري سيتغير تماما".

وفي ظل ذلك الصخب والتباين، بات التساؤل هل يظل الدولار مجالا ملائما للاستثمار تساءلا مشروعا. المحلل المالي في بورصة لندن مارك براش يؤكد لـ"الاقتصادية" أن سعر صرف الدولار كان منخفضا خلال الأشهر التسعة الماضية، ومع هذا يعتقد خبراء صندوق النقد بأن الدولار مقيم بأعلى من قيمته، وإذا كانت التجاذبات السياسية في الداخل الأمريكي لعبت دورا في خفض سعر صرف الدولار، فإنه حتى لو اتحد السياسيون الأمريكيون فإن الدولار سيواصل الانخفاض، والسبب ببساطة أن الاقتصاد الأمريكي كان الأفضل أداء منذ عام 2009 أي منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، وحتى أواخر العام الماضي، وهذا منح الدولار جاذبية عالمية وزاد الطلب عليه.

وأضاف "الوضع الآن مختلف فالاقتصادات الأخرى في البلدان المتقدمة تنمو بمعدلات أفضل من الاقتصاد الأمريكي، وفي الحقيقية ثلثا البلدان المتقدمة تنمو أسرع من الولايات المتحدة، ثانيا إن نمو تلك الاقتصادات جعل سندات الخزانة لديها أكثر جاذبية من نظيرتها الأمريكية، كما أن ملامح ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الأمريكي تلوح في الأفق، ما يجعل شراء الدولار غير مستحب".

ولكن إذا كان هذا هو الوضع فما أفضل القنوات الاستثمارية المتاحة حاليا؟ يعتقد مارك براش أن الاستثمار في السلع والمضاربة عليها في البورصات خيار إيجابي في الأشهر المتبقية من هذا العام.

ويشير إلى أن معدل العائد منها سيكون أعلى من الاستثمار في العملة الأمريكية. كما ينصح بمتابعة تطورات أسعار سندات الخزانة وأسعار الفائدة البنكية في عديد من الاقتصادات الناشئة، ويحبذ شراءهم الآن قبل أن يشهد الدولار مزيدا من الانخفاض بنهاية العام.

وبينما ينصح بالبعد عن سندات الخزانة الأمريكية التي يتوقع أن تتأثر سلبيا بشكل كبير إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة الأمريكية، فإنه يلفت إلى أن كثيرا من التقديرات تؤكد أن سعر برميل النفط الخام لربما سيتجاوز الـ60 دولارا في الفترة المقبلة، وهو ما يجعل الاستثمار في قطاع الطاقة، وتحديدا النفط جذابا في ظل أسعار صرف الدولار المتراجعة.

في ظل توقعات بعوائد اقتصادية مجزية

23 مدينة مرشحة لاستضافة وكالتين أوروبيتين تغادران لندن بعد «بريكست»

أعلنت ما لا يقل عن 23 مدينة ترشيحها لاستضافة وكالتين أوروبيتين ستغادران لندن بعد بريكست في ظل توقعات بعوائد اقتصادية مجزية.

ويقول الهولنديون في شريط دعائي يروج لتحصل أمستردام على مقر الوكالة الأوروبية للأدوية "لدينا أيضا ملكة أنيقة" وأسماك وبطاطس مقلية، في إشارة إلى طبق "فيش آند تشيبس" الشهير في لندن، وفقا لـ"الفرنسية".

وسيكون التنافس شرسا للفوز بمقر وكالة الأدوية التي يعمل فيها قرابة 900 موظف مع تقديم 19 مدينة ترشيحها. كما تقدمت ثماني مدن للحصول على الهيئة المصرفية الأوروبية الأقل أهمية لكنها مع ذلك توظف نحو 200 شخص.

وسيتم تحديد مقري الوكالتين مستقبلا من خلال تصويت 27 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي في 20 (نوفمبر) المقبل. وستقوم المفوضية الأوروبية بتقييم طلبات الترشيح بحلول 30 (سبتمبر) المقبل، من دون أن تقترح تصنيفها. وتم تحديد عدة معايير، إضافة إلى ضرورة بدء العمل فور الانتقال إلى المقر الجديد الذي سيتم قبل مغادرة البريطانيين الاتحاد الأوروبي (أواخر آذار (مارس) 2019 حدا أقصى). على سبيل المثال، يجب ضمان سهولة الوصول إليها، ووجود مدارس، والدخول إلى سوق العمل والرعاية الصحية. كما سيتم احترام توازن جغرافي معين مع وكالات أخرى في الاتحاد الأوروبي لدى الاختيار. وأمام 27 دولة متبقية في الاتحاد الأوروبي بعد مغادرة المملكة المتحدة لتقدم مدينة واحدة مرشحة لكل وكالة. وهكذا اقترحت فرنسا ليل للوكالة الطبية وباريس للهيئة المصرفية. واقترحت ألمانيا بون وفرانكفورت. واختارت أربع دول تقديم مدينة واحدة فقط للوكالتين وهي بلجيكا وإيرلندا والنمسا وبولندا التي قدمت عواصمها. وتتنافس عواصم الغالبية العظمى من الدول الأعضاء على الوكالة الطبية المسؤولة عن التقييم العلمي ومراقبة سلامة الأدوية للاستخدام البشري والبيطري التي يتم تسويقها في الاتحاد الأوروبي. وتضم القائمة أمستردام وأثينا وبرشلونة وبراتيسلافا وبوخارست وكوبنهاجن وهلسنكي وميلانو وبورتو وصوفيا وستوكهولم ومالطا وزغرب.

شركات كبرى ترحل عن بريطانيا

والرهانات كبيرة للفائزين مع انتقال مئات الموظفين وعائلاتهم، والفوائد الاقتصادية الناجمة عن ذلك. كما أن التصويت يشكل أول اختبار لوحدة الدول الـ27 المعلنة منذ الإعداد لمفاوضات بريكست.

وتتخذ الوكالة الطبية منذ عام 1995 مقرها في الحي التجاري كناري وارف في لندن، وأمضى زوارها على سبيل المثال 30 ألف ليلة فندقية عام 2015.

كما أن الهيئة المصرفية تتخذ لندن مقرا لها بعد تأسيسها عام 2011، وهي معروفة باختبارات المقاومة التي تجريها على البنوك الأوروبية. ويبلغ حجم حجوزاتها قرابة تسعة آلاف ليلة فندقية سنويا.

وبراغ ولوكسمبورج مرشحتان لاستضافة الهيئة المصرفية أيضا. وبالإمكان الحصول على تفاصيل كل عملية ترشيح من الموقع الإلكتروني لمجلس الاتحاد الأوروبي مصحوبا أحيانا بأشرطة فيديو دعائية.

وتعرض مالطا وبولندا شهادات من موظفين وافدين. في حين يقدم رئيس الوزراء الإيرلندي ونظيره الدنماركي مزايا إضافية. أما فرنسا، فتشير إلى "نمط الحياة" مع مشروبات على الشرفة وأجبان.

من جهته، قدم سفير لوكسمبورج لدى بروكسل شخصيا ترشيح مدينته مؤكدا أن الأوروبيين "ليسوا من العقبان التي تحوم حول أبراج لندن بانتظار أن تطير هذه الوظائف نحونا". وقال السفير جورج فريدين أن "للمركز المالي في لوكسمبورج، علاقة ناجحة مع مدينة لندن، ونريد أن يستمر هذا فعلا".

وسيجري التصويت عن طريق الاقتراع السري. وستكون لكل دولة ست نقاط خلال الجولة الأولى من التصويت، ثلاث لخيارها الأول، واثنتان لخيارها الثاني، ونقطة لخيارها الثالث. وإذا جمعت مدينة ما ثلاث نقاط من 14 دولة على الأقل فستكون الفائزة. وبخلاف ذلك، سيتم تنظيم جولتي تصويت إضافيتين مع الاحتفاظ بالترشحيات الحائزة على أعلى النقاط في كل مرة.

المركزي التركي يرفع توقعات التضخم مع ارتفاع أسعار الغذاء

بنك تركيا المركزي

رفع البنك المركزي التركي توقعاته للتضخم في 2017 للمرة الثالثة هذا العام لتصل إلى 8.7 بالمئة في الوقت الذي يسعى فيه لمعالجة الزيادة في ضغوط أسعار المستهلكين المدفوعة بالارتفاع المستمر في تكاليف الغذاء.

وقال مراد جيتينكايا محافظ البنك المركزي في مؤتمر صحفي إن البنك المركزي سيستخدم كل أداة في جعبته لكبح زيادات الأسعار، بيد أنه أقر بأن التحسن في صورة التضخم الأساسي محدود حتى الآن.

ويواجه جيتينكايا مهمة حساسة تتمثل في السعي للتوفيق بين المعركة ضد التضخم، الذي بلغ أعلى مستوى في ثماني سنوات ونصف السنة عند 11.87 في المئة في أبريل نيسان، وبين مطالب الرئيس رجب طيب إردوغان بخفض أسعار الفائدة لتعزيز النمو.

كان البنك المركزي توقع في السابق أن يبلغ التضخم 8.5 بالمئة في 2017 وبدأت توقعاته للعام عند 6.5 في المئة. وقال البنك اليوم إنه يتوقع أن يبلغ التضخم في أسعار الغذاء عشرة بالمئة في 2017.

وأبقى البنك على توقعاته للتضخم في نهاية 2018 دون تغيير عند 6.4 في المئة، وقال جيتينكايا إن تباطؤ معدل التضخم في الأسعار العام المقبل سيوفر أوضاعا مالية جيدة. وقال البنك المركزي إنه يتوقع أن يستقر التضخم عند خمسة بالمئة في الأجد المتوسط.

انخفاض مبيعات شركات السيارات بالولايات المتحدة في يوليو

انخفاض مبيعات السيارات الاميركية

قالت شركات صناعة السيارات في الولايات المتحدة إنها واصلت تقليص المبيعات ذات هوامش الأرباح المنخفضة لشركات تأجير السيارات في يوليو تموز حيث واجهت جنرال موتورز وفورد وفيات كرايسلر صعوبات في كبح هبوط مبيعات التجزئة خلال ذلك الشهر.

ويوليو تموز هو خامس شهر على التوالي يشهد تراجع الوتيرة السنوية لمبيعات السيارات والشاحنات الخفيفة عن الشهر نفسه من العام الماضي لأسباب من بينها انخفاض مبيعات أساطيل الشركات حسبما قال محللون ومسؤولون تنفيذيون في القطاع. وبلغت المبيعات في يوليو تموز 2016 نحو 17.9 مليون سيارة.

وقالت جنرال موتورز إن المبيعات السنوية المعدلة في ضوء العوامل الموسمية هبطت إلى نحو 16.9 مليون سيارة في يوليو تموز.

وتراجعت مبيعات الشركة 15 بالمئة عنها قبل عام إلى 226 ألفا و107 سيارات مع قيام الشركة بخفض المبيعات لشركات التأجير بما يزيد على 80 بالمئة.

وقالت فورد إن مبيعاتها في يوليو تموز انخفضت 7.5 بالمئة إلى 200 ألف و212 سيارة مع تقليص مبيعات الأساطيل أكثر من 26 بالمئة.

وقال فيات كرايسلر إن مبيعاتها تراجعت عشرة بالمئة إلى 161 ألفا و477 سيارة مع قيامها أيضا بخفض المبيعات إلى شركات التأجير.

ومن بين كبريات شركات صناعة السيارات اليابانية كانت تويوتا موتور هي الوحيدة التي حققت زيادة على أساس سنوي حيث ارتفعت مبيعاتها أربعة بالمئة إلى 222 ألفا و57 سيارة. وهبطت مبيعات هوندا موتور واحدا بالمئة إلى 150 ألفا و980 سيارة بينما تراجعت مبيعات نيسان موتور ثلاثة بالمئة إلى 128 ألفا و295 سيارة.

«صندوق النقد»: الاقتصاد الياباني بحاجة إلى إصلاحات إضافية

رأى صندوق النقد الدولي، أنه بالرغم من تسارع النمو الاقتصادي في اليابان، إلا أن السياسة الاقتصادية التي انتهجها رئيس الوزراء شينزو أبي لم تحقق نتائج كاملة ولا تزال البلاد بحاجة إلى إصلاحات هيكلية للخروج نهائيا من سنوات من انهيار الأسعار.

وبحسب "الفرنسية"، عبرت المؤسسة المالية الدولية في استخلاصات أصدرتها أمس، واستعادت فيها الخطوط العريضة لتقرير أعده فريق زار طوكيو في (يونيو) الماضي، عن مخاوف بشأن تطور الأسعار والديون العامة، مشيرة إلى حصيلة متباينة لخطة شينزو أبي الإنمائية المعروفة باسمه "أبينوميكس".

وإذ أثنى صندوق النقد الدولي على "تحسن الأداء الاقتصادي" الياباني، أشار إلى أنه يندرج بصورة رئيسة في ظل ظروف خارجية مواتية ودعم مالي، محذرا من أن تحسن الأوضاع قد يكون مؤقتا.

ودعا إلى اغتنام الفرصة لدفع مجموعة من الإصلاحات المتكاملة والمنسقة. ولفت الصندوق في وثيقة مفصلة أرفقت بالاستخلاصات، إلى أن سياسة أبي الاقتصادية "حسنت الظروف الاقتصادية وأثمرت عن بعض الإصلاحات البنيوية، لكنها لم تسمح بعد بخروج مستديم من انهيار الأسعار" الذي تعاني منه البلاد منذ عقدين.

ورأت المؤسسة التي تتخذ مقرا لها في واشنطن أنه على البرنامج أن يعطي الأولوية للتدابير البنيوية الرامية إلى تيسير الانتعاش الاقتصادي (وخصوصا إصلاح سوق العمل لتحفيز الأجور)، تتبعها سياسات ترمي إلى زيادة النمو المحتمل مثل إصلاحات لتعزيز الاستثمارات وتنويع عرض اليد العاملة في ظروف من الأزمة في هذا المجال.

مقر صندوق النقد الدولي

ودعت الوثيقة في هذا السياق إلى تيسير العمل بدوام كامل ومشاركة النساء والمسنين في سوق العمل واللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية.

وعلى صعيد الدين الذي يزيد على 200 في المائة، من إجمالي الناتج الداخلي، نصحت المؤسسة اليابان مجددا باعتماد "خطة تكامل مالي تدريجية وذات مصداقية" تتضمن خصوصا زيادة الضريبة على الاستهلاك" على مراحل منتظمة" إلى أن تبلغ نسبتها ما لا يقل عن 15 في المائة، (مقابل 8 في المائة حاليا).

ودعت أيضا إلى تطبيق "سياسات تهدف إلى الحفاظ على النظام المالي" في ظل "نسب فوائد متدنية" ناجمة عن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي و"رياح ديموغرافية غير مؤاتية تولد مخاطر جديدة في هذا القطاع".

وصل أبي إلى السلطة في أواخر 2012 واعدا بإنعاش ثالث قوة اقتصادية في العالم. وبالرغم من تحسن الأوضاع، تبقى اليابان متأخرة عن الدول المتطورة الأخرى حيث تشير آخر توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو بنسبة 1.3 في المائة، للعام 2017، ثم 0.6 في المائة في 2018.